

سلطنة عُمان

تحسنت آفاق نمو الاقتصاد العماني بفضل تلاشي الضغوط الناجمة عن الجائحة، وارتفاع أسعار الطاقة، وزيادة إنتاج النفط والغاز، ومواصلة الحكومة تطبيق برنامج الإصلاحات الهيكلية على نطاق واسع. ومن المتوقع أن يصل متوسط نمو القطاع غير النفطي إلى ٣% على المدى المتوسط، على خلفية إطلاق العديد من المبادرات المرتبطة برؤية ٢٠٤٠، وعودة الميزانية إلى تسجيل فائض هذا العام. وتتضمن أبرز المخاطر التي تهدد النمو الاقتصادي، الحساسية تجاه تقلبات أسعار الطاقة، وإمكانية تراجع وتيرة ضبط الأوضاع المالية العامة، وارتفاع معدل التضخم وتشديد السياسة النقدية.

زيادة معدلات النمو في ظل ارتفاع أسعار الطاقة

النفقات بنسبة ٣,٨% على أساس سنوي، منذ بداية العام الحالي حتى الآن، نتوقع أن تقوم السلطات بضبط النفقات في محاولة منها للوصول إلى مستوى النفقات المسجلة في عام ٢٠٢١ (على الرغم من أنه يتضمن زيادة مخصصات موازنة ٢٠٢٢ بقيمة ١٢,١ مليار ريال). وحددت موازنة ٢٠٢٢ زيادة بنسبة ٢٠% في الإنفاق الاستثماري إلى ١,١ مليار ريال (٢,٩ مليار دولار)، وسيتم تخصيص بعضها لمشاريع بارزة مثل مدينة بيتي المستدامة ومشروع الواجهة البحرية لميناء السلطان قابوس بولاية مطرح. وتعزز السلطات توجيه أية فوائض مالية لخفض مستويات الدين العام إلى أقل من ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٣ (من ٨٠% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠).

كما تلقت الحكومة مؤخراً أول رفع لتصنيفها الائتماني السيادي منذ ١١ عام، من وكالة التصنيف الائتماني ستاندر أند بورز، مما يشير إلى تحسن أوضاع المالية العامة والاقتصاد الكلي. وتعتبر تلك خطوة جيدة بالنسبة لقدرة السلطنة على الاقتراض، وهناك أنباء بالفعل عن قيام الحكومة بجمع ٤ مليار دولار من أدوات الدين من مقرضين إقليميين ودوليين في أبريل لاستخدامها في تمويل وإعادة تمويل الديون السيادية. كما تتوقع وزارة المالية سداد قروض بقيمة ٢,٩ مليار ريال (٧,٤ مليار دولار) بنهاية أبريل ٢٠٢٢ كجزء من استراتيجيتها لإدارة الدين العام.

تحسن الاحتياطات الأجنبية والحساب الجاري

من المقرر أن يستفيد الوضع الخارجي من تحسن شروط التجارة، الأمر الذي أصبح ممكناً بسبب ارتفاع أسعار الطاقة والانتقال من عجز مسجل في الحساب الجاري بنسبة ٢,٨% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢١ إلى فائض متوقع بنسبة ٩,٦% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢. كما يتوقع مواصلة الحساب الجاري تسجيل فائض على المدى المتوسط. وسوف يساهم ذلك في تعزيز قدرة عمان على إعادة بناء احتياطياتها من النقد الأجنبي، والتي بلغت نحو ٢٠ مليار دولار (١٩% من الناتج المحلي الإجمالي) كما في فبراير ٢٠٢٢، فيما يعد أعلى المستويات المسجلة في ٥ سنوات تقريباً.

آفاق النمو الاقتصادي تبدو مشجعة رغم المخاطر

تبدو آفاق النمو الاقتصادي مشجعة بفضل ارتفاع أسعار الطاقة، وخاصة في ظل مضي عمان في تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الطموح. إلا أنه على الرغم من ذلك، هناك بعض المخاطر التي تحيط بالتوقعات. وقد يؤدي التحسن الذي شهدته أوضاع المالية العامة مؤخراً إلى إبطاء وتيرة الإصلاحات، مما يتسبب في ظهور بعض جوانب الضعف إذا تراجعت أسعار النفط. وسوف يتطلب الأمر أيضاً قيام السلطات ببعض الجهود لمحاولة تحسين مرونة سوق العمل وتشجيع توظيف المواطنين في القطاع الخاص (إذ يفوق عدد الموظفين من الوافدين عدد المواطنين في سوق العمل بمعدل خمسة إلى واحد). وكما هو الحال مع مصدري النفط والغاز الآخرين، ما يزال الاقتصاد العماني مرتبطاً بأسعار الطاقة المتقلبة، ويتطلب الأمر ضرورة توسع لدور القطاع الخاص من خلال تطبيق برامج الإصلاح وزيادة الاستثمار. كما أن تزايد الضغوط التضخمية - التي قد تضغط على دخل المستهلك وترفع تكاليف أنشطة الأعمال - وإمكانية قيام البنك المركزي العماني بتشديد السياسات النقدية تعتبر أيضاً من الرياح المعاكسة التي قد يتعرض لها الاقتصاد العماني ويتعين التعامل معها.

يساهم تزايد إنتاج النفط والغاز، وارتفاع أسعار الطاقة، وتطبيق الحكومة لبرنامج الإصلاحات الهيكلية على نطاق واسع في تعزيز آفاق النمو الاقتصادي. وتشير التقديرات إلى تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٣,٠% في عام ٢٠٢١ إلى حوالي ٤,٠% في المتوسط خلال عامي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ (الرسم البياني ١).

وعلى صعيد قطاع الطاقة، فمن المتوقع أن يرتفع إنتاج النفط الخام بنسبة ١٤% إلى نحو ١,١ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٢ (٠,٩٧ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢١)، فيما يعد أعلى مستويات الإنتاج منذ أكثر من عقد من الزمان، وذلك في ظل قيام السلطنة هذا العام بالتعاون مع أعضاء الأوبك وحلفائها الآخرين بتقليص تخفيضات الإنتاج التي تم تطبيقها أثناء الجائحة. كما تزايد إنتاج الغاز الطبيعي بدعم من إنتاج المشروع التابع لشركة بي بي عمان (المربع ٦١) (إذ ارتفع الإنتاج بمقدار ٠,٥ مليار قدم مكعب يومياً ليصل إلى ١,٥ مليار قدم مكعب يومياً) هذا إلى جانب مشروع حفل مبروك بوسط عمان. ومن المقرر أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الهيدروكربون بنسبة ٨,٦%.

من جهة أخرى، بدأ نشاط القطاع غير النفطي في التحسن ومن المتوقع أن ينمو في المتوسط بنسبة ٣% تقريباً في عامي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ بدعم من الإصلاحات الهيكلية التي تطبيقها الحكومة ومبادرات التنوع وفقاً للخطة الخمسية الجديدة (٢٠٢١-٢٠٢٥)، ضمن استراتيجية رؤية ٢٠٤٠. وتهدف الخطة إلى تعزيز مرونة سوق العمل والتوظيف في القطاع الخاص وتحسين مناخ الاستثمار. وحدد جهاز الاستثمار العماني قطاعات السياحة واللوجستيات والتصنيع والنقل والزراعة والصناعات عالية التقنية (مع التركيز بصفة خاصة على التكنولوجيا الخضراء صديقة البيئة) باعتبارها قطاعات مهية لاستقبال الاستثمارات. إضافة لذلك، قامت بورصة مسقط مؤخراً برفع نسبة تملك الأجانب إلى ١٠٠%. وتستهدف السلطات وصول معدل نمو القطاع غير النفطي إلى ٢,٥% سنوياً على المدى الطويل، مع رفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من ٦١% إلى ٩٠% بحلول عام ٢٠٤٠.

عوامل العرض والطلب تدفع التضخم للارتفاع

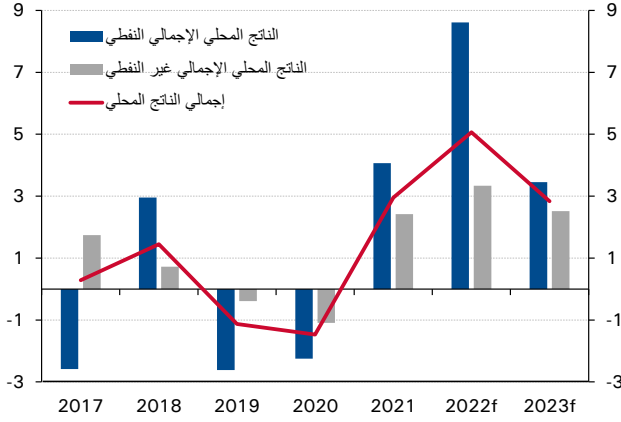
ارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة ١,٥%، على أساس سنوي، في عام ٢٠٢١، والتي ما زالت تعتبر منخفضة، إلا أنها نمت بأسرع وتيرة تشهدها منذ عام ٢٠١٧، في ظل انتعاش الطلب المحلي، وقيود سلاسل التوريد، وضريبة القيمة المضافة، والتي تم فرضها في أبريل ٢٠٢١ بنسبة ٥%. وقد تتسارع وتيرة التضخم في عام ٢٠٢٢ لتصل إلى ٣,٠% على خلفية ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع العالمية، فضلاً عن قوة الاستهلاك المحلي.

الميزانية تتحول إلى تسجيل فائض في عام ٢٠٢٢

تحسنت أوضاع المالية العامة بفضل ارتفاع عائدات النفط والغاز وكذلك الإيرادات غير النفطية، كضريبة القيمة المضافة. وبعد تقدير وصول العجز المالي العام الماضي إلى ٥% من الناتج المحلي الإجمالي (متراجعاً من ١٥,٥% في عام ٢٠٢٠)، نتوقع أن تحقق السلطنة أول فائض مالي منذ عام ٢٠٠٨ هذا العام بنسبة ٨,٤% من الناتج المحلي الإجمالي. وتم تسجيل فائض تراكمي قدره ٩٢٧ مليون دولار بنهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٢، في تحسن ملحوظ مقارنة بالعجز البالغ ٢,٠ مليار دولار في الفترة المماثلة من العام الماضي. وعلى الرغم من ارتفاع

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(النمو السنوي %)



المصدر: Haver، وتقديرات بنك الكويت الوطني

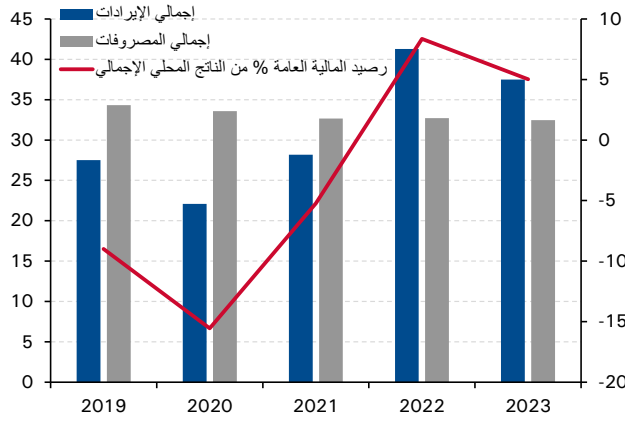
الجدول ١: أهم البيانات الاقتصادية

	٢٠٢٣*	٢٠٢٢*	٢٠٢١*	٢٠٢٠*		
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	100	102.5	85.8	73.9	مليار دولار	
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	2.8	5.1	3.0	-2.8	% النمو السنوي	
النفطي	3.5	8.6	4.1	-2.3	% النمو السنوي	
غير النفطي	2.5	3.3	2.4	-3.2	% النمو السنوي	
التضخم	2.0	3.0	1.5	-0.9	% النمو السنوي	
رصيد الموازنة	5.0	8.4	-5.2	-15.5	% من الناتج	
رصيد الحساب الجاري	5.7	9.6	-2.8	-11.7	% من الناتج	
الدين العام	49.0	51.7	64.8	78.4	% من الناتج	

المصدر: المصادر الرسمية، وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٣: رصيد المالية العامة مليار دولار

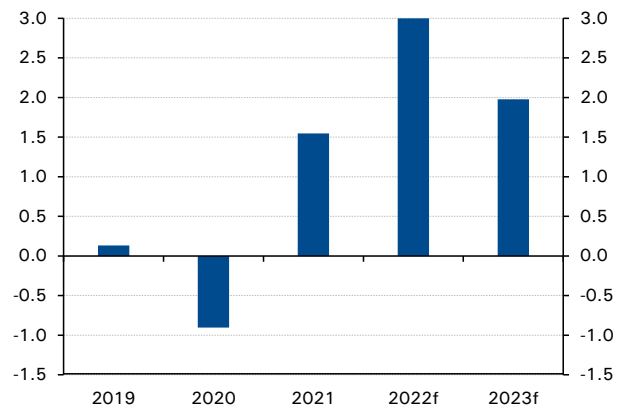
(مليار دولار، % من الناتج)



المصدر: Haver، وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٢: تضخم أسعار المستهلك

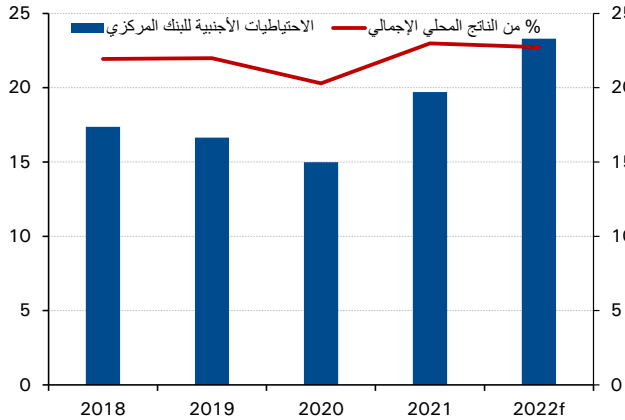
(النمو السنوي %)



المصدر: Haver، وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٥: احتياطات العملات الأجنبية مليار دولار

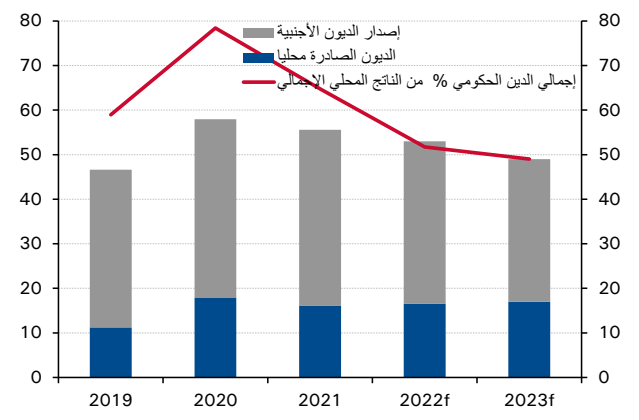
(مليار دولار)



المصدر: Refinitiv

الرسم البياني ٤: ديون الحكومة المركزية مليار دولار

(مليار دولار)



المصدر: IIF، وتقديرات بنك الكويت الوطني